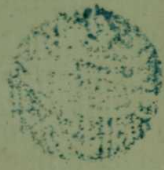




مخنة في اول مغلظة في الثاني لقيام الحجة بذلك كالوفاة
 بهيئة وفي قتل العمدية حالة على المنعم عليه والنصاص
 في الجدي بغير الجاري الحكم بالدية ولم ينص صلي الله
 عليه وسلم ولو صحت الايمان للنصاص لذكره وآيات
 القائمة بحجة ضعيفة فلا تقرب النصاص احتياط الام
 الذي ما كان هدا واليمين **تنبيه** كل من استحق الدم
 من سيد او وارث سواء كان مسلما كافرا عدوا ام فاسقا
 محمدا عليه بغيره ولو كان مكائبا لقتل بغيره اقم
 لانه المستحق كيدله بخلاف ولا يقرب السيد بخلاف العمد المأذون
 له في النجاة اذا قتل العمد الذي تحت يده فان السيد يقيم
 دون المأذون له لانه اخق له ولو نجح المكاتب بعد ما
 اقم او قتل نكوله حلف السيد او بعد نكوله فلا ليطال الحق
 بالنكول كما حكاه الامام عن الأصحاب **وان لم يكن هناك**
 اي عند القتل **لوث** بان تعد رابثاته او ظهر في اصل القتل
 بدونه كونه عمدا او خطأ وانك الذي عليه اللوث في حقه
 او شهده عدل او عدلان ان يزيد اقل احد هذين القليلة
 او كذب بعض الورثة فندهم من صور يقط في اللوث كما
 قاله في الروضة **واليمين على الذي عليه** لستوط اللوث
 في حقه والاصل رارة ذمته **تنبيه** قضية تغييره
 باليمين انه يغلظ في حلفه بالعد المذكور وهو احد الوارثين
 وظهرها كما في الروضة انه لا غلظ عليه العد المذكور كما في
 المشاق اليه لانه يمين دم فكأن الأولى ان يقول فالايان
 إليهم **تنبيه** من ارتد بعد استحقاقه بدل الذم

بان



بان يمتد المرحوم ثم يرتد وليه قبل ان يتم فلا اول تاخير وقتنا
 ليس لانه لا يتزوج في حال مرتدته عن الايمان التاخرية فاذا
 عاد الى الاسلام اتم اما اذا ارتد قبل موته ثم مات المرحوم
 وهو مرتد فلا يتم لانه لا يرتد بخلاف ما اذا قتل العمد وارثه
 سيده فانه لا فرق بين ان يرتد قبل الموت او بعده لان حنيفة
 بالملك لا يوارث فان اتم الوارث في الردة صح اقامته
 واستحق الدية لانه عليه الصلاة واتلام اعتد بالايان المرد
 فدعي ان الايمان الكافر صحيح والتاخرية مرفوعة ككتاب نزال
 فلا تنسخ منه الردة كالاختطاب ومن لا وارث له خاص لخاصة
 فيه وان كان هناك لوث لعقد المتيقن للعين لان دية لثما
 للسلين وتخليفهم غير ممكن لكن يجب القاضي من يدعي على قريب
 القتل لثمة ويحلفه فان نكل هل يقضي عليه بالنكول او لا وجب
 جزم في الامور بالاول ومنه في صحيح النجاشي فيمن مات بلا
 وارث فادعي القاضي او منصوبه فله ان يتركه فنكل انه انسخي
 له بالنكول بل يحبس ليحلف او يقر بجمع الثاني وهو وجه
 ثم شرح في كفاية القتل التي هي من موجباته فقال **وعلى قائل**
النفس الموحدة سواء كان القتل عمدا ام شبه عمدا خطا فان
 لقوله قتل او من قتل مؤنا خطا فمخبر فدية مؤمنة وقوله
 تعالى فان كان من قوم اي في قوم عولم لكم وهو من قتل مؤنا
 مؤنة وقوله تعالى وان كان من قوم يمينكم وبنهم يمينك فدية
 مؤنة الا اهلهم ومخبر فدية مؤمنة وخبر وقوله بن الاستع
 قال النبي صلى الله عليه وآله في صاحب لنا قد استوجب
 النار بالقتل فقال اعتقوا عنه ودية يعاقب الله بكل عضو